استكشاف العدالة المكانية في أوقات الاضطرابات:

مقدمة العدد الخاص

ترجمة بتصرف
أ.د. مضر خليل عمر

العدالة المكانية: مفهومٌ متعدد الأبعاد يكتسب أهميةً راهنة

العدالة المكانية، العدالة الاجتماعية، التحول العادل، التماسك الإقليمي ، يضم مفهوم العدالة المكانية جملةً من القضايا النظرية والسياسية والمعيارية المتنوعة. وهو يسلط الضوء على كيفية تخصيص الموارد عبر أنماطٍ مختلفة من الأقاليم والمساحات، وكيف تؤثر الأنماط المكانية في الفرص المتاحة للأفراد، سواء بتعزيزها أو تقييدها. ولا شك أن للمكان دوراً جوهرياً في إعادة إنتاج التفاوتات الهيكلية؛ فالمساحة التي نعيش فيها قد تحد من فرص الأفراد والجماعات وقدراتهم، أو تساهم في تعزيزها. ويرى عددٌ من الجغرافيين البشريين وباحثي التخطيط أن مفاهيم العدالة ترتبط حتماً بالبُعد المكاني، وبالظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة (ماركوز، 2009؛ سوجا، 2010). ومن ثم، يمكن للمنظور المكاني أن يقدّم إطاراً تحليلياً مفيداً لتوضيح بعض أسباب التفاوتات وآثارها الملموسة على الأقل ، العدالة الاجتماعية (أو انعدامها)، مع تسليط الضوء على تقاطع مفهومي العدالة المكانية والعدالة الاجتماعية. في هذا الصدد، يشير مدني بور وآخرون (2022، ص 810) إلى أنه إذا تم تجريد مفهوم العدالة المكانية من مضمونه الاجتماعي، فإنه يفقد معناه ويتحول إلى مفهوم مجرد فارغ. ولذلك، تؤكد العدالة المكانية على البُعد المكاني العلائقي للعدالة (أو انعدامها) في المجتمع.

في الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، تتناول العديد من الدراسات إشكالية كيفية ترجمة مختلف مفاهيم العدالة الاجتماعية إلى مفاهيم سياسات أوروبية برنامجية، مثل النموذج الاجتماعي الأوروبي والتماسك الإقليمي (داوودي، 2005؛ فالودي، 2007؛ مدني بور وآخرون، 2022). في هذا السياق، يدفع مفهوم العدالة المكانية إلى إعادة النظر في التحديات الجوهرية للتنمية الحضرية والإقليمية، مثل التفاوتات المتزايدة بين المدن والمناطق المزدهرة والمحرومة، فضلاً عن الوصول إلى مختلف أنواع البنية التحتية والخدمات العامة. ومن الأمثلة الأخرى التي تُناقش فيها قضايا الإنصاف والعدالة من منظور مكاني، إمكانية حصول ذوي الدخل المنخفض على سكن ميسور التكلفة، والتعرض للمخاطر البيئية، مثل التلوث الجوي في المناطق الحضرية المكتظة، أو خطر الفيضانات في المناطق النهرية. تتفاقم هذه التحديات الجوهرية بفعل عدد من الاضطرابات الكبيرة الأخيرة (جائحة كوفيد-19، والحروب، والنزاعات) وعمليات التحول الجارية (الوصول إلى صافي انبعاثات صفرية، والتحول الرقمي، والثورة الصناعية الرابعة)، والتي قد تعيق أو تُسهّل البحث عن استجابات فعّالة وعادلة ومُغيّرة. ومع ذلك، فإن كل هذه التحديات والاضطرابات تجعل أهمية السعي لفهم تداعيات العدالة المكانية (أو انعدامها) أكبر من أي وقت مضى.

لا يقتصر مفهوم العدالة المكانية على آليات وتداعيات وقيود جهود إعادة التوزيع محليًا فحسب، بل يشمل أيضًا مدى استناد أعمال التخطيط والتنمية ذات الصلة إلى عمليات عادلة وديمقراطية وتعاونية وشفافة. لذا، ركزت الأبحاث على بُعدين رئيسيين للمفهوم: الأول يُعنى بـ "التوزيع العادل والمنصف للموارد ذات القيمة الاجتماعية في الفضاء وفرص استخدامها" (سوجا، 2009، ص 2)، بينما يُثير الثاني إشكالية جودة الحوكمة من خلال تسليط الضوء على عمليات صنع القرار والمشاركة الديمقراطية في التنمية الحضرية والإقليمية (هيلي، 2003، 2010). كان هذا التمييز الكلاسيكي بين العدالة الإجرائية والعدالة التوزيعية مفيدًا للتحليلات، لا سيما عندما تكون آثار سياسات ومشاريع التنمية المحلية على المحك (ويك وشميت، 2023).

ومع ذلك، عمليًا، يجب الجمع بين هذين البُعدين، لأن المخططين وغيرهم من المهنيين في المجال العام غالبًا ما يهتمون بكل من "التوزيع العادل" للموارد، وأيضًا بتوزيع يتم التوصل إليه "بشكل عادل" (كامبل ومارشال، 2006، ص 250).

ومما يزيد من تعقيد النقاش حول مفهوم العدالة المكانية حقيقة أنه يستند إلى نقاط انطلاق مختلفة في النظرية السياسية، إما من مفاهيم الإنصاف أو المساواة أو بالأحرى من مُثُل الرفاه (موروني، 2019؛ داوودي وبروكس، 2014). وفي دراسات التخطيط وحدها، داداشبور وحدد ألفانديبور (2020)، في تحليله الشامل للأدبيات، ما لا يقل عن «خمس مدارس للعدالة في الفكر التخطيطي.« ونرى أنه على الرغم من أن العدالة المكانية مفهوم متعدد الأوجه، يفسح المجال لتأويلات وتطبيقات متنوعة (ومتنافسة إلى حد ما) على المستويين النظري والعملي، إلا أنها توفر إطاراً تحليلياً واعداً لبحث ومناقشة عدد من القضايا الراهنة ذات الصلة بالسياسات. وبناءً على ذلك، نظمت أكاديمية التنمية الإقليمية - (ARL) التابعة لرابطة لايبنتس - بالتعاون مع قسم الجغرافيا البشرية في جامعة ستوكهولم، دورتها الصيفية الدولية لعام 2022 تحت عنوان «استكشاف العدالة المكانية في أوقات الاضطرابات»؛ وذلك لمنح طلاب الدكتوراه والباحثين في بداية مسيرتهم المهنية - من تخصصات مثل الجغرافيا البشرية، والتخطيط المكاني، وعلم الاجتماع - فرصةً لعرض ومناقشة قضايا مفاهيمية ومنهجية وتجريبية. كما تضمنت الدورة الصيفية عروضاً قدمها أربعة متحدثين رئيسيين. ويضم هذا العدد الخاص مجموعة مختارة من المقالات المستندة إلى الأعمال التي قُدِّمت خلال الدورة الصيفية، والتي سنقدم لمحة موجزة عنها أدناه.

مقالات هذا العدد الخاص

تناقش سابين باومغارت (من أكاديمية التنمية الإقليمية ARL التابعة لرابطة لايبنتس)، في مقالتها النقاشية، كيف تساهم الصحة الحضرية والمرونة المكانية في تحقيق العدالة المكانية (Baumgart, 2023). وهي تتناول البيئة الحضرية المبنية كونها تحدياً رئيسياً ونقطة ارتكاز، وتؤكد على أهمية جمع البيانات وتقييمها لرصد التنمية المكانية، لا سيما فيما يتعلق بالأحياء الحضرية وسكانها. وبالاستناد إلى «خريطة الصحة» (Health Map) التي وضعها بارتون وغرانت (2006)، و«أداة توصيف مرونة المدن» (City Resilience Profiling Tool) التي طورتها منظمة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat, 2021)، تخلص باومغارت إلى ضرورة تفعيل هياكل وعمليات مستدامة على جميع مستويات التخطيط، مع التركيز على العدالة المكانية. ومن ثم، فهي ترى ضرورة تخصيص المسؤوليات والموارد المتاحة والتمويل وفقاً لذلك، لا سيما بهدف تعزيز مرونة البنى التحتية المكانية.

يبحث بيدرو فرانكو وإدواردة ماركيز دا كوستا (من جامعة لشبونة) في الخدمات العامة في الأقاليم الأوروبية، وذلك في إطار مفهوم "التماسك الإقليمي" خلال فترة الأزمة الاقتصادية (فرانكو وماركيز دا كوستا، 2023). ويخلص الباحثان إلى أن التغيرات السياسية والاقتصادية قد أدت إلى اتساع الفوارق الإقليمية في توفير الخدمات. ومن خلال استخدام "تحليل المكونات الرئيسية" و"التحليل العنقودي"، حددا **أربعة عوامل رئيسية لهذه الفوارق**، وهي: الظروف الاجتماعية والاقتصادية والرعاية الصحية والاجتماعية، والتحضر والتعليم العالي، والإدارة العامة المحلية، والبنية العمرية للسكان. وتُعد الأقاليم التي تحقق أفضل النتائج في هذه العوامل هي الأقاليم الأوروبية المركزية، التي تقع ضمن الدول الأكثر قوةً وذات الاقتصادات الديناميكية والراسخة. علاوة على ذلك، يلاحظ الباحثان وجود تباينات بين المناطق الحضرية من جهة، والمناطق الريفية أو الأكثر هامشية من جهة أخرى. وبناءً على ذلك، يوصي فرانكو وماركيز دا كوستا بأن يركز صناع السياسات والمخططون على توفير الخدمات العامة كونها مهمة طويلة الأمد.

في مقالتها بعنوان "هل يمكن لإجراءات التنمية المحلية أن تكون تحويلية وتساهم في خلق مساحات أكثر عدالة؟"، تطرح سابين ويك (من معهد أبحاث التنمية الإقليمية والحضريةILS –) إطاراً تحليلياً، وتطبقه لمراجعة 15 حالة دراسية (Weck, 2023) . وتحدد الباحثة عدداً من العناصر والعمليات ضمن حالات الدراسة التي تؤثر في بعضها البعض، ويمكن أن تؤدي إما إلى تحفيز التغيير التحويلي في منطقة ما أو عرقلته. وتجادل ويك بأن الإجراءات القائمة على المكان تتطلب تركيزاً أكبر على عمليات صنع قرار عادلة وشاملة وشفافة فيما يتعلق بالموارد، وبناء الثقة والقدرات بين الأفراد وأصحاب المصلحة؛ وإلا فإنها تخاطر بالاعتياد على الحلول السريعة بدلاً من تطوير قدرة استراتيجية طويلة الأمد نحو تحقيق تنمية مكانية أكثر استدامة وعدالة.

ومن جانبها، تبحث دوركاس نثوكي نياماي (من جامعة دورتموند التقنيةTU Dortmund -) في كيفية إدراك مستخدمي وسائل النقل في المناطق الحضرية لمفهوم العدالة، وما إذا كان فهمهم لهذا المفهوم مرتبطاً بالتنقل الحضري(Nyamai, 2023) . وهي تحلل "العدالة المكانية" في سياق التنقل الحضري في نيروبي من خلال مقابلات نوعية مع مستخدمي وسائل النقل هناك. وتكشف الدراسة كيف تؤدي المخاطر المتعددة، وغياب تطبيق القانون، والفساد، ونقص البنية التحتية إلى تقويض مبادئ الإنصاف والمساواة فيما يتعلق بالتنقل في نيروبي. ومن الواضح أن نظام التنقل الحضري المختل يولد درجات متفاوتة من الظلم، يعاني منها فعلياً جميع مستخدمي وسائل النقل في المدينة. وتخلص الباحثة إلى أن التثقيف المدني ورفع الوعي، إلى جانب تعزيز المؤسسات والأنظمة المصممة لدعم سيادة القانون، تُعد عوامل جوهرية للتحرك نحو نظام تنقل عادل.

ملاحظات ختامية

تؤكد المساهمات الواردة في هذا العدد الخاص على أن أهمية السعي لفهم تداعيات "العدالة المكانية" باتت أكبر من أي وقت مضى. ومع أن مفهوم العدالة المكانية يحظى حالياً باهتمام واسع في الأوساط الأكاديمية وممارسات التخطيط، إلا أن هناك حاجة ماسة إلى إجراء المزيد من الدراسات النظرية والتجريبية، وتعميق التأملات حول هذا الموضوع. نفترض أنه في المستقبل القريب، ستؤدي تداعيات المزيد من التطورات التكنولوجية، إلى جانب أنواع مختلفة من الاضطرابات والأزمات (مثل الأوبئة، والمخاطر البيئية، والهجرة والنزاعات الناجمة عن التغير المناخي)، إلى نشوء حاجة أكبر لإعادة النظر في مفهوم العدالة من منظور مكاني.

https://journals.polito.it/index.php/EJSD/article/view/389